جريدة المدينة - عمود من الجدير بالذكر

د. محمد علي القري*

ماذا يخبئ لنا سوق الأسهم

عندما اخترع الناس الشركة المساهمة العامة صمموها على صفة الإنسان، فجعلوا لها شخصية اعتبارية (وليس طبيعية) وجعلوا لها اسماً وجنسية وعمراً وجعلوا لها ذمة مالية تحتوي حقوقها على الغير والتزاماتها للغير ومنحوها الاستقلال عن أصحابها حتى صارت تقاضي ويقاضيها الناس. وهي تولد بقرار حكومي يصدر بترخيص الاكتتاب فيها. ولكن لا يكتمل تشبيهها بالإنسان إلا أن يقرر أيضاً كيف تموت. ولذلك نجد في كثير من الدول قانون للشركات وقانون لإفلاس الشركات. إن الإنسان الطبيعي يتعرض للمرض، ومرضه ربما كان عرضاً صحياً سرعان ما يخرج منه وربما كان مرضاً خبيثاً ينتهي بالقضاء عليه. وكذلك الشركات. فالشركة التي تكون التزاماتها تجاه دائنيها أكثر من ما بيدها من موجودات فهي شركة مريضة، فإذا كان مرضها عارضاً خرجت منه بسرعة فلا ضير عليها، ولكن إن كانت كذلك سنوات طويلة لزم أن يحدد القانون الوضع الذي تعد بعده ميته لاخير فيها، فيجب تصفيتها ودفنها في مقابر الصالحات من أمثالها من الشركات.

ونحن في هذا البلد جعلنا نظام الشركات يتضمن حالات الولادة وترعرع الشباب والمراهقة والنضج والكهولة ونسينا مسألة الموت. فالشركات عندنا معمرة لا تموت حتى لو تعاقبت عليها الأمراض، أو ملت منها غرف الإنعاش. وهكذا تبقى أسهمها مدرجة للتداول، "ومع الخيل يا شقرا" إذا أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أساءت. ولكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح. الشركات التي ليس بمقدورها أن تولد أرباحاً حقيقية تبرر الارتفاع في أسعار أسهمها لا تعدو أن تكون أداه للعبة الحظ. التي يلعبها الناس في سوق الأسهم.

---

*- استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

ورب قائل ولم لا؟ إن إنتفاخ السوق بدور مبرر اقتصادي معناه انه في طريقة كسائر البالونات إلى الانفجار وعندها يكون الضحايا كثر، أهمهم ثقة المستثمر في السوق. وفي سوقنا المحلية عدد من الشركات تحسب ضمن الأحياء وهي من الأموات لا حاجة لتسمية بعض منها فهي معروفة. ما أحوجنا إلى "رصاصة الرحمة" نطلقها عليها بإصدار نظام للإفلاس يحدد الوضع الذي إذا وصلته الشركة لزم أن تغلق أبوابها، وأعطي دائنوها الحق في الاستيلاء على موجوداتها وتصفيتها.